

## العطش للدولة والريبة منها

– غسان سلامة –

أستاذ فخري، معهد العلوم السياسية (باريس)

### الكلمة الافتتاحية في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية

بيروت، 10 آذار 2017

نتحدث عموماً في الدولة ونحن نُضمّر، بصورة واعية او غير واعية، ذلك الهيكل القانوني الذي انبثق تدريجياً خلال قرون من الزمن انطلاقاً من التجربة التاريخية الاوروبية والتي لخصها جوزيف شتراير سنة 1970 في كتيّب بات مرجعاً. وتقول هذه القراءة ان الدولة فكرة نشأت في بدايات الألفية الثانية الأوروبية وتبلورت تدريجياً عبر مراحل من التقدم والتعثر الى ان استقرت على ما هي عليه في القرن السادس عشر. فهي كيان خارج من المخيال الإنساني، قائم بذاته، يدير علاقات أعضاء الجماعة في ما بينهم ويقيهم من رعب حالة "الكل ضد الكل" التي توسع توماس هوبس لاحقاً في توصيفها. ويسمح قيام الدولة "لكل فرد بلا عائلة ولا انتماء ديني أن يتمتع بحياة مليئة"، إذ ان "مركزة الموارد البشرية قد جرت لصالح الدولة بطريقة دفعت كل بنى الاجتماع الأخرى الى مواقع ثانوية". فالدولة في جوهرها "فكرة تنمو أساساً في افئدة المواطنين واذهانهم، فإن هم لم يؤمنوا بوجودها فلا مجال لها ان تتوجد". وتدخل الدولة هكذا في عداد تخیلات أخرى كالدين الذي يفترض وجود كائنات خارجة عن الواقع الملموس إنما تشارك بفعالية في مساره، او كالشركات المحدودة المسؤولية وهي ايضا من فئة التصورات التي تقتضي ان نتخيل كياناً قائماً بذاته، مستقلاً عن إرادة الأفراد الذي انشأه. بهذا المعنى بالذات، ينشأ العطش للدولة اي لتلك القوة الخارجية المرتكزة على دفع ذاتي، والتي تمكنت من التحلل من وطأة الجماعات التي كانت قد انشأتها، والتي بإمكانها ان تحمي الافراد في داخل نطاقها الجغرافي إن من بعضهم او من عدوان آخرين عليهم، كما أن تسعفهم في شؤونهم اليومية.

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



وعلى خطى شتراير، يشدد نوربير الياس، بصورة فيها قدر من المبالغة، على الأصل الاوروبي لهذا البنيان ويربطه ببعيد اجتماعي جوهره وقف التقاتل المتكرر بين امراء المناطق وتحولهم الى رجال بلاط مستكينين ومهذبين وقد استلحقتهم سلطة موحدة تفوقت عليهم بعد طول صراع، فراحوا يقرون بهيمنتها ويرضخون لإرادتها، كما ببعيد نفسي هو قبول الفرد بمقايسة حريته المطلقة مقابل قيام الدولة بتوفير أمانه. وأياً كانت صحة هذه المركزية الاوروبية في التفكير، فالواقع ان الدولة بوصفها فكرة تستدعي ولاء يسمو على العائلات والطوائف والقبائل، كما بوصفها بنياناً هيكلياً عمودياً في تنظيمه، ثابتاً في كينونته عبر العهود والنظم، قادراً، لاسيما في توصيف ماكس فيبر، على التجسد في بناء قانوني واداري يتمتع بسلطات القمع الأمني كما في توزيع الثروة، انتشرت مع التوسع الاستعماري الاوروبي في مختلف بقاع العالم، وباتت في شكلها ذاك من المخلفات الاستعمارية الأقل عرضة للنبد والنفور. وانت، حين تمر امام مبنى الامم المتحدة في ظل نحو منتهي علم يرفرف، تتصور ضمناً ان تلك الأعلام ترمز فعلاً الى نحو منتهي كيان سياسي واداري يمكن رصفها داخل فئة ذهنية واحدة هي "الدولة" بمعناها الذي بات سائداً، اي بنيان متصوّر يجمع، في رأي يشترك فيه علماء الاجتماع كما خبراء القانون الدستوري، عناصر ثلاثة: أولها حكم مركزي واحد يحتكر حق اللجوء للسلاح وفرض الضرائب، وثانيها مجموعة من الناس المعينين يعتبرون أنفسهم شعباً واحداً، وثالثها حيز جغرافي يمكن لأي كان تلمس حدوده على خريطة العالم.

يتمتع ذلك الكيان المتصور بمفهوم يصاحبه كالظل، ولا يقل عنه هيولية وتجريداً، ألا وهو "السيادة" وهي هيولية لدرجة ان ستيفن كراسنر لم يتوان عن اعتبارها في كتابه عنها "رياء منظماً". وحين تحملني مشاغلي الى ذلك المبنى على جادة نيويورك الأولى، أشعر دوماً بأن ذلك المفهوم بات في صلب الخلاف الأساس الذي يتحكم اليوم بالسياسة العالمية. لقد استعرنا جميعاً من التجربة الغربية مفهوم الدولة السيدة في نسقها الاوروبي الذي استدعى بدوره تصورات أخرى متتالية منها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول السيدة، ولاحقاً المنظمات الدولية التي من شأنها ان تشكل اطرًا مؤسسية لتعاونها. لكن ذلك القانون البيني ما كان مطبقاً الا على علاقات الدول السيدة في ما بينها، وكانت في مجملها اوروبية حتى مطلع القرن العشرين، وكان عددها الفعلي لا يصل الى ثلاثين في الاكثر.

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعى فى  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



غير ان التحولات العالمية البالغة الاهمية التي شهدها القرن العشرون ردمت عملياً هذا الفارق العميق بين عدد محدود من الدول السيدة وبين أصقاع شاسعة من البلاد المستتبعة. اذ انتهت الحرب العالمية الاولى الى تفسخ امبراطوريتين هرمتين كبيرتين، العثمانية والنمساوية، وبالتالي الى ولادة عدد كبير من الكيانات الجديدة. ثم ما لبثت حركات التحرر من الاستعمار الغربي ان تمكنت، غداة الحرب العالمية الثانية، من إطلاق موجة ثانية اوسع بكثير من الكيانات المستقلة المجاهرة بسيادتها. وفي موجة ثالثة لاحقة، غداة سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشرقية، نشأت دزيتان من الكيانات الجديدة او التي استعادت سيادتها. هكذا تضاعف عدد الكيانات التي تسمى دولاً سيدة نحو ست او سبع مرات خلال أقل من قرن واحد من الزمن، فانكسر النادي الاوروبي المحصور من الدول السيدة وباتت ضواحي العالم القديم تنافس المركز في التأكيد على سيادتها حتى ضمرت تماماً، او هي كادت، تلك المساحات الشاسعة من الكرة الارضية التي لم تكن السيادة عليها لمن يقطنها فعلاً، اذ كانت عرضة لتنافس الدول الكبرى وتنازعاها.

وهكذا تعولمت فكرة الدولة بعيداً عن أصلها الأوروبي، وهكذا ايضا تحول مفهوم السيادة من عنصر يسهم في استقرار القارة العجوز، وينظم علاقات الدول داخلها كما يشرعن سيطرتها على العالم الواسع، الى اداة بيد مختلف الشعوب لتحسين استقلالها عن المركز الاستعماري. ولا تف مختلف نظريات الامبريالية هذا التطور حقه من الاهمية اذ تميل لوصف تلك الإستقلالات القانونية وكأنها مجرد أحداث شكلية فاقدة للمعنى في ظل استمرار الرأسمالية المالية في السيطرة الفعلية على مقدرات العالم. لكن تفسيراً كهذا لا يأخذ بعين الاعتبار الاسقاطات البالغة الاهمية للتحولات القانونية على الواقع المعيش للناس جميعاً. فالمفتاح الاقتصادي لتفسير التاريخ، وهو مفتاح ولا شك مهم، عاجز عن ان يكون وحيداً، خصوصاً وان للترتيبات القانونية، على الرغم من شكليتها، نتائج ملموسة منها ما هو اقتصادي ايضا. فان كانت المصالح المادية قادرة على تفسير قيام بنى سياسية وقانونية وإدارية معينة، فإن هذه البنى تسهم بدورها في تفسير توزيع الثروات والمغانم، وهذا بالذات جوهر المراجعة النظرية التي وسمت كتابات ثيداً سكوكبول في ثمانينيات القرن الماضي كما اهتم لها مؤخرًا فرانسيس فوكوياما بعد تنبئه الى ان التاريخ لم ينته فعلاً عام 1989.

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



ومع نشوء هذه العشرات من الكيانات الجديدة تحولت "السيادة" فعلاً من مُرافق يعزز سيطرة الغرب على غيره الى درع حماية تُشهر في وجهه، وهو عاجز عن رفضه لأن دول الجنوب كانت قد أخذته بالذات منه. ولم تتأخر النخب الحاكمة في مختلف الأصقاع، وكانت شريحة كبيرة منها قد تعلمت في مدارس الغرب وتشبعت من تصوراتها القانونية، من سل سيف السيادة لتعزيز سيطرتها على الحيز المكاني الذي اعتبرته لها دون غيرها. وكانت تعلمت بالذات ان للسيادة مضامين ثلاثة في الأقل: فهي داخلية بمعنى انها تضع الحكم وادواته العسكرية في موقع واحد هو "الدولة" لا ينافسها في ذلك مبدئياً اي طرف داخلي "وطني" آخر، بل يسمح لها سموها بالنظر في قرار أي من مكوناتها بينما لا تخضع قراراتها هي لمرجعية تعلوها. ومضمون ثان، ويستقالي الأصل، يعتبر ان من حق كل دولة سيادة ان تختار دينها الحاكم ونظامها السياسي الخاص بها بكامل حريتها فلا سلطة للغير أيًا كان، دينياً كان ام دنيوياً، في بلورة أي من هذين الخيارين. ومضمون ثالث دولي بمعنى ان من حق دولة استوفت شروط وجودها، لأنها تتجسد واقعيًا في سلطة معينة، تحكم "شعباً" بعينه، داخل حيز مكاني محدد المعالم، ان تحصل على اعتراف اقرانها بها كصنوة شرعية، وان تفرض عليهم التعامل معها على اساس الندية القانونية. ولا ينبغي ابداً ان نقلل من أهمية أي من هذه المضامين لاسيما الثالث منها ذلك انه حتى اذا لحظنا ان حركية العولمة خلال العقود الثلاثة المنصرمة، قد أدت الى نزيف متماد في جوهر السيادة، فان اعتراف كبرى الدول بسيادة الصغرى منها ليس دليلاً على كرمها وتسامحها او على خضوعها للقانون الدولي، بقدر ما هو نتيجة حساب واقعي يدفع الدول القادرة على اعتبار ان مصلحتها تقضي بالذات باستمرار نظام دولي مستقر قائم مبدئياً على سيادة الدول بل على المساواة فيما بينها مهما تتطلب الأمر من "رياء منظم" بالنظر للفوارق العملية الهائلة في قدرات تلك الدول المزعومة متساوية.

نعلم جميعاً، ومن واقعا بالذات، ان هذا النموذج المثالي للدولة السيدة لم يتحقق تماماً في اي من بلداننا، ولكن تحققه المبتور لا يلغي فعاليته بمعنى ان نشوء الدول السيدة وتوزع اراضي المعمورة عليها امر لا يمكن نفي حصوله او التكاثر باعتباره من الشكليات الخاوية. فمهما كان تمثيل الدول الحديثة المنشأ لناسها شكلياً، ومهما كانت سيطرتها على اراضيها مجتزأة، ومهما كان وجودها الداخلي موضوع تنافس وجدل، فهي موجودة كتصور متعدد التجسيدات. فهي تشن الحروب، وتؤم الممتلكات، وتقدم

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



الخدمات، وتجبي الضرائب، ويصوت من يمثلها في الاندية الدولية، ولها علم ونشيد وطني ومتحف وجيش وشرطة وجهاز اداري. من هنا أهمية إعادة الدولة الى صلب التحليل الاجتماعي بما هي موقع قرار وتأثير تمكن من الاستقلال الذاتي، وفق تعبير نوردلينغر في كتابه المعروف، لا عن القوى التي انشأته وحسب وانما أيضا عن المصالح الاقتصادية والديناميات الاجتماعية التي تعتمل في داخله.

لكن الصدف تشاء ان تتعولم فكرة الدولة الحديثة في زمن نشهد فيه أفول الغرب كقوة متجبرة في مسيرة العالم. ويجد الرجل الابيض نفسه اليوم في مرحلة انحسار نفوذه السياسي والاقتصادي ناهيك عن الديمغرافي عن مختلف اصقاع العالم. ففي خلال قرن من الزمن تقلصت المساحة التي يسيطر عليها من نحو ثمانين الى اقل من ثلاثين بالمائة من الكرة الأرضية، وتقلصت نسبته من البشرية من نحو ثلاثين بالمائة الى نحو نصف تلك النسبة. وبات تدخله في شؤون العالم، الذي لم يكن يلجمه لعقود الا تنافس الدول الغربية في ما بينها، محكومًا برفع الدول الحديثة المنشأ لمبادئ القانون الدولي ولمفهوم السيادة بمضامينها الثلاثة في وجهه. بالمقابل كان الرجل الابيض ينظر في ملحقاته الاستعمارية السابقة فتمتلكه مشاعر متناقضة من حنين الى عصر مضى ومن تأفف من مسلك نخب حاكمة أعطيت مقاليد الحكم السيد فأساءت في الاجمال استخدامه بسبب الجهل او التهور او الطمع، وحولت بلدانها في العشرات من الحالات اما لحروب اهلية مفتوحة او لدول عاجزة او فاشلة او لماكينات من القهر والتسلط.

من هنا هذا الجدل المركزي في عالم اليوم والذي له ألف مفردة ومقولة يمكننا ايجازها كالتالي: يقول حديثو الدولة ان لا حق لأحد أن يمس بسيادتهم، وبالذات لا يحق لتلك الدول التي استعمرتهم سابقا، ونهبت ثرواتهم، وتحكمت بربابهم، ان تتجاوز حدود سيادتهم الجديدة بل حتى ان تمارس معهم أصناف النصح الأبوي والإرشاد المتعالي، فهم أولاد بلغوا سن الرشد، وهم بالتالي احرار بالتمتع بسيادتهم كيفما شاؤوا. ويجيبهم قدامى الدولة من بلاد الغرب: ان سيادة الدولة التي نحن قد اخترعناها ليست امرًا مطلقًا فهي طبعًا داخلية ووستفالية ودولية كما اخذتم عنا، ولكن لها مضمون رابع لا يحق لكم ان تتجاهلوه وهو مضمون المسؤولية. وما هو هذا المضمون الذي لم نسمع به منكم في السابق؟ يسأل حديثو الدولة. ويجب قدامها: المضامين الثلاثة للسيادة التي بها تتمسكون يا حديثي النعمة كلها حقوق لكم، ولكن عليكم، مقابل

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعى في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية وفقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



تلك الحقوق، واجبات اهمها واجب المسؤولية عن امن ورفاهية شعوبكم، فان عجزتم عن تأمينهما فإنكم تُخلون بشروط سيادتكم وتدفعوننا مرغمين لتجاهلها وللقفز فوقها بهدف اسعاف شعوبكم رغماً عنكم. ومن الواضح ان مفاهيم باتت واسعة التداول حالياً ك"الدول الفاشلة" و"مسؤولية الحماية" و"التدخل الإنساني" وما شابه تقع جميعاً في مجال واحد هو سعي الغرب لتذكير حديثي الدولة بأن تفسيرهم المطلق لمفهوم السيادة هو مفهوم مجتزأ يستولي على الحقوق التي تمنحها السيادة لمن يفوز بها ولكنه يتناسى الواجبات التي يستدعيها التمتع بها.

من السهل دوماً، ومن الصواب أحياناً، ان ننظر بريية لهذا المضمون المستجد للسيادة بوصفها مسؤولية وواجباً وان نقرر أن ادراج هذا المضمون الرابع الفضفاض في تحديد السيادة باب لشرعة تدخلات الغرب في شؤون الدول الحديثة النشوء عن طريق جيوشه او شركاته او منظماته غير الحكومية لاسيما تلك التي تبشر بضرورة حماية حقوق الانسان عبر الحدود. وهذا بالذات ما نسمع الروس والصينيين، كما العديد من الأفارقة والعرب، يرددونه في أروقة المنظمات الدولية والمننديات العالمية. لكن الغرب لا يُختزل الى مجموعة من الامبرياليين الباحثين عن مسوغات جديدة للتدخل في العالم، ومن الخطأ بالتالي الاكتفاء بهذا الاتهام المتعجل. ذلك ان السيادة معطى اسأنا فعلاً استعماله في كثير من الحالات، ولأن ليس كل من يعبر عن اهتمام بجماعات مقهورة او بشعوب مسحوقة او بأقليات مستضعفة، او هو يتضامن معها، امبريالي جديد في ثياب انسانية. ثم ان اساءاتنا المتبادية في سبل ممارسة سيادتنا ادت الى ارتفاع اصوات عديدة في وسطنا، وبين أهلنا، تنادي بتدخل قوى خارجية في شؤوننا للجم تسلط من يحكمنا. وان كان رفض مبدأ التدخل الخارجي مشروعاً في وجه "المحافظين الجدد" الساعين لإسقاط الأنظمة التي لا تعجبهم، كما في وجه "الليبراليين الجدد" الذين تماهوا مع الثورات الملونة في شرق اوربا، فإن التمسك الأعمى بالسيادة الوطنية الى حد اعتبار كل اهتمام خارجي بشؤوننا الداخلية مجرد حجة للتدخل في خصوصياتنا ولخرق سيادتنا هو في واقع الأمر تسليم ضمني لسلطاتنا الجائرة كي تمارس كل أنواع القهر والتسلط وسماح لها، ان شاءت وان استطاعت، لتحويل بلداننا الى سجون مغلقة. ومهما كان تحديدنا للسيادة فتورة الاتصالات التي تعصف اليوم بالعالم وتغير يومياً، وبصورة متسارعة وجذرية في الآن معاً، من تركيبته ومن مستويات اندماجه كما من قيمه، تجعل

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



تطبيق المفهوم التقليدي المطلق للسيادة امرًا يستحيل واقعًا تنفيذه اذ ان منطف الفضاء الافتراضي هو في تضادٍ عضوي مع منطق الجغرافيا والحدود وبالتالي السيادة.

ولقد تمظهرت هذه الاستدارة الغربية حول المفهوم التقليدي للسيادة مؤخرًا في المجال الاقتصادي والتجاري ايضا. فالرجل الابيض الذي حمل بحماسة ايديولوجية العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أدت وفق تعبير سوزان سترانج الى تراجع شامل للدولة امام قوى السوق، استدرك لاحقًا ان هذه الدينامية الهائلة في مفاعيلها، والتي استفاد منها لتوسيع رقعة عملياته الاقتصادية، افادت آخرين غيره من دول العالم بحيث ان العولمة قد تكون، هي ايضا، قد تحولت من اداة بيده الى عبء عليه. فمن سخريات القدر فعلاً ان ترتفع أسهم الشعبوية الانعزالية، والحماية التجارية، والشوفينية الأيديولوجية في دول الغرب، وتجمعها العداوة للعولمة، كما تجلت بوضوح في انتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وفوز ال"كلا" في استفتاءي بريطانيا وإيطاليا، وصعود النيو-قومية في شكلها اليميني واليساري على السواء، في الوقت نفسه الذي يعتلي فيه رئيس الصين منبر نادي دافوس الرمزي جدًا للدفاع عن العولمة وعن حرية انتقال الرساميل والمنتجات. ليس هامشيًا هذا التبادل الواسع في الأدوار وفي السياسات لكنه يبقى تبادلاً لم يصل لخواتيمه المنطقية بعد فلا الصين قادرة علة حصر اهتمامها بالجوانب التجارية والمالية من العولمة وعلى تجاهل مكوناتها الأخرى الفكرية او السياسية ولا توصل الغرب فعلاً الى موقف ثابت طويل الأمد من حركية العولمة.

فالرجل الابيض بات نابذا لنخبه التي يحملها مسؤولية افول نفوذه وهي التي عولمت مفهوم السيادة فتدهور تأثيره في العالم، ودعت للتجارة الحرة فاستفاد منها غيره من الاقتصادات الناشئة، بل انه أصيب في فرص عمله وفي دخله بانتقال رساميل بلدانه لاستثمار وخلق فرص العمل حيث تشاء بعيداً عن مصادرها. وزاد الطين بلة ان حماسة تلك النخب للتنقل الحر للمعلومات والافكار والسلع والرساميل ادى لضغط مماثل لتحرير انتقال الناس ايضا كعمال مهاجرين نحو دول الغرب او كلاجئين هاربين من الفواجع الدامية التي عصفت ببلدانهم. ويشعر الغربيون بحاجة ملحة لتمتين حدودهم بوجه ما يصوره اليمين لهم غزوًا بشريًا لا يتوقف من ضواحي الجنوب المعدم بينما فاز ترامب على برنامج انتخابي بات

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



يغوي العديد من القادة خارج اميركا قوامه منع مزيد من المسلمين من دخول الولايات المتحدة واقامة جدار عازل على طول الحدود مع المكسيك. ومن سخريات القدر ان ترامب في فعلته هذه يطبق عملياً نصيحة ضمنها صمويل هانتغتون في آخر كتاب صدر له قبل وفاته تحت عنوان "من نحن؟" دعا فيه لوقف فوري لنزوح سكان اميركا اللاتينية السمر الكاثوليك الى بلاده وكانت فكرته هذه قد اثارت السخرية الواسعة في حينه بل أذكر ان فورين افيرز اعتبرت كتابه "هلوسات رجل اصيب بالهستيريا في شيخوخته". ولا ريب انه يبتسم حيث هو مع ارتفاع الجدار على طول الديو غراندي.

ونشهد اليوم في مختلف دول الغرب نوعاً من انتفاضة غاضبة ضد النخب الحاكمة التي يؤخذ عليها نوع من خيانة الجماعة الوطنية بهدف تعزيز مصالحها الذاتية في العالم دون أي اعتبار لانتمائها الوطني، ودون أي تضامن مع أولئك الذين لم تسعفهم العولمة بل هي فاقمت من معضلاتهم. وان كان من رابط بين أصناف النيو-قومية التي نراها تتعاضم في روسيا بوتين او في اميركا ترامب، في هنغاريا اوربان او في بولندا كازنيفسكي، فهو ذلك الاتهام الموجه للنخب التي خانت مبادئ الإنتماء فغلبت المصلحة على الهوية، والروابط الكوسمبوليتية بين نخب العالم على التضامن الوطني في الداخل. وشعوري ان هذه الموجة النيو-قومية ما بلغت بعد حدها الأقصى بل اراها متجذرة في غير بلد كبير ومتوسعة الى بلدان أخرى عديدة.

هكذا نجد اليوم أنفسنا في خضم جدل محتدم حول تحديد مفهوم السيادة يؤدي الى انقسام نخب الغرب بحدة على نفسها. نرى من جهة فئة ما زالت تسعى لإنقاذ ايدولوجية العولمة مع تضمينها عنصراً جديداً للسيادة يضع حدوداً لمفهومها المطلق بإسم وحدة الجنس البشري، ويؤدي بالتالي الى تحديد نسبي للسيادة، والى اعتبار ان للبشرية جمعاء مصالح سامية تتجاوز حدود الدول مثل حماية البيئة والتنوع البيولوجي او اللغوي، والتغير المناخي، ومنع وقوع المجازر الجماعية، وحماية حقوق الانسان. وهناك بالمقابل فئة أخرى، علا صوتها في السنوات الأخيرة، ترنو، على العكس، للعودة للمفهوم التقليدي للسيادة لأن سلبيات العولمة على الغرب باتت تتجاوز بكثير حسناتها السابقة، ولأن العودة للإنعزالية السياسية، وللحمائية الاقتصادية، ولإقفال محكم للحدود بوجه الوافدين السمر من الجنوب، أكثر اماناً للرجل الابيض

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



من محاولاته المستميتة، والتي ما عادت واقعية، لتمديد زمن هيمنته الفكرية والمادية على النظام الدولي. وتلمس في ثنايا النيو-قوميات الغربية المستعرة هذه الأيام شعورًا من القنوط والخوف جوهره أن الغرب كان "طبيياً أكثر من اللازم مع الجنوب" فأهداه قوانين ومؤسّسات ومفاهيم استخدمها الآخر، الصيني أو الروسي أو الهندي أو الأسمر اجمالاً، ضده.

لنعد الآن الى بلداننا ونسأل ما فعلناه نحن بمفهوم الدولة السيدة. اخاطر هنا بالابتسار الذي يحدثه اي ايجاز واقول ان اعظم خطايانا كان خلطنا المبكر والمتوسع بين السيادة والملكية. لم يأت هذا الخلط من عدم، بل هو نتاج تراث مستحكم على الاقل بقدر ما هو نتاج ممارسات راهنة. تقرأ في ابن خلدون، معلّمنا الأكبر، وتشعر بأن الدولة عنده في مرتبة ثانية دونية اذ هو يراها اداة حكم بيد عصبية تمكنت من إحلال ملكها، وهي بالتالي زائلة يوم تصاب تلك العصبية بالوهن. وهذا ما لحظه بالذات زميلنا علي سعدالله حين كتب ان الدولة عند ابن خلدون ما هي الا "الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية". وتقلّب اوراق مؤرخينا القدامى وتلمس انهم نادراً ما استخدموا كلمة "دولة" دون ربطها بإسم سلالة ما انشأتها، بل انهم نادراً ما يتجنبون ذكر الدول دون التساؤل عن اسباب نشوؤها وانقراضها، مما يتناقض تماماً مع النموذج الذي استعرناه من التجربة الاوروبية والذي، على العكس، يفترض استمرار الدول بينما يتم تداول السلطة عليها وفيها. ونجد في قواميسنا أمثلة لا تحصى على هشاشة الدول وحتمية انقراضها اذ نقرأ فيها: "دال الدهر اي انقلب من حال الى حال"، و"دالت له الدولة اي صارت له"، و"دال الثوب اي بلي" وبالتالي اقتضى استبداله. وهل لي ان استعيد معكم قول الشاعر:

||| لِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا مَا تَمَّ نَقْصَانُ  
فَلَا يُغَرِّ بِطَيْبِ الْعَيْشِ إِنْسَانُ  
هِيَ الْأُمُورُ كَمَا شَاهَدْتُهَا دَوْلٌ  
مَنْ سَرَّهُ زَمَنَ سَاعَتَهُ أَرْزَانُ  
|||

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



المجلس العربي  
للعلوم الاجتماعية  
Arab Council  
for the Social Sciences  
Conseil Arabe  
pour les Sciences Sociales

وتفاقمت هذه النظرة التراثية عن دونية الدولة من جهة، وعن هشاشتها المحتومة من أخرى، مع الأفكار الماركسية التي استوردناها واستخدمناها احيانا دون ترو. فهمنا من الماركسية ان الدولة هي ايضا مجرد اداة بيد البورجوازية الرأسمالية تشرعن من خلالها السيطرة على الطبقات الأدنى. وفهمنا من غرامشي ان لا دولة بدون مشروع هيمنة فئوية يحملها فعلينا بالتالي وضع اهتمامنا بالدولة جانبا ومحاولة التبصر فيمن يتلظى بها لإرساء هيمنته الايديولوجية. وجاءت التجارب الشيوعية في القرن السابق لئتمعن في إذلال ممثلي الدولة فقدمتهم لنا كمجرد موظفين اداريين بخدمة الحزب الواحد الذي من المفترض ان يكون هو الآخر وسيلة حكم بيد الطبقة العاملة. فاندردت الدولة التعيسة الحظ الى درك أسفل.

وفي مرحلة متأخرة لم توفر الدراسات الانثروبولوجية الدولة من نظرتها الدونية الخاصة بها. قد تستمتعون مثلي بكتابات بيتر ايفانس المشوقة عن نشأة الدول والتي تعلمنا ان الدولة في اساسها مشروع إجرامي خرج عن اهدافه الاولى. ولكن ايفانس فعلاً يفاقم اسهام الانثروبولوجيا الواسع في ذلك الرواية القانونية او الفيبرية الجميلة عن نشأة الدولة الحديثة، علماً انه في كتاباته الأخيرة بدأ أكثر حلاً بالدولة. والواقع أن أي مفهوم ينشأ في ظروف تاريخية وثقافية محددة ثم يتعولم لا يبقى على ماهيته الأصلية، لأن عملية تطعيمه مع ثقافات أخرى تتطلب بالضرورة تعديلات ملموسة في مضمونه، درسها باتقان جان فرانسوا بايار وغيره. "فالدول لا تصدّر كالمسلح المعلبة، يقول ايفانس، بل انها تأتي في مروحة واسعة من الأحجام والأشكال والأنساق" ويضيف ان كان هناك من دول سارقة ومارقة مثل الكونغو او تنموية كما في آسيا او وسيطة كما في البرازيل فهذا يعني ان توطين مفهوم الدولة في بيئات مختلفة يؤدي بالضرورة الى تنوع أصنافها، وعلينا بالتالي ان ندرس أسباب هذا التنوع من خلال تحليل بنية كل دولة كما في التساؤل عن ارتباطاتها الخارجية لفهم استقرارها على نسق معين دون غيره.

وكان للأفكار القومية عندنا بالذات دورها الملموس في تكريس تلك الدونية. كنا نشعر في مطلع ثمانينيات القرن المنصرم ان الوقت قد حان، بعد ان مضت عقود على استقلالنا، لمراجعة وضع الدول التي تدّعي حكمنا. واشتركت حينها في مشروعين جماعيين، أحدهما عربي (اداره سعد الدين ابراهيم) والثاني أوروبي (اداره جياكومو لوتشيانيني)، عن الموضوع. واذكر تماماً كيف ان متجري القومية من

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



ذلك الزمن كانوا يتساءلون عن نوايانا الخفية بدعم الروح القطرية البغيضة لمجرد اهتمامنا بالدولة. كانت لهم اسبابهم لكره الدول القائمة التي كانوا ينظرون اليها على أنها شظايا كيان موحد وهمي كانوا يرون بالحنين اليه حتى وقوعهم في طفولية من يعتقد ان بإمكانه الغاء الدول القائمة من خلال الاكتفاء بالتعامي عن وجودها. لذلك لم نسمح لأنفسنا في أي من المشروعات بأن نجرأ ونتناول "الدولة" الا وقد اضفنا "الأمة" في العنوان وكأننا قبلنا ضمنا بأن الدولة، وهي كانت في الواقع موضع انشغالنا، لا يستقيم التفكير بها الا وقد وُضعت في سياق أسمى هو سياق "الأمة"، وكأن هذه ليست هي الأخرى، وأكثر، نتاج المخيال، كما قال ارنست غيلنر في كتابه المعروف.

ادى كل ذلك بالأرجح الى انخفاض مستوى تساؤلنا عن الطريقة الفعلية التي تم من خلالها توطين مفهوم الدولة من قبل جماعات الحكم والتحكم في بلداننا، وعن أسباب واشكال التنوع الكبير في تعامل البلدان العربية المختلفة مع مفهوم الدولة. الواقع اننا اخذنا من كل المنابع القائلة بدونية الدولة حتى حرقنا مصادرها التراثية، كما المستجدة، او هي كادت، عن التبصر في احوالها الراهنة. انشغلنا عن ذلك ب"الرسالة الخالدة" التي ادعت دولة حملها، وبالطبقة العاملة التي قيل لنا ان دولة اخرى وضعت نفسها بتصرفها، وبالجماهير التي زعم أحدهم انها ستنشئ دولة على هواها، وبالإسلام الذي قيل ان تلك الدولة الاخرى ما قامت اصلاً الا في سبيله، ناهيك عن تغاضينا عن السلالات التي أدرجت اسمها في صلب الدول التي تحكمت بها وكأنها من أشياء مملوكاتها. فتوافق تراثنا الفوقي في نظرتنا للدولة كوسيلة ولا أكثر مع ما عرفناه من تجارب اخرى وشعارات طموحة لحرقنا عن درس فعالية الدول وعلاقتها بالمجتمع كما، وهذا هو الأساس، عن امكانيات تحللها عن انشائها او تولائها بعد الاستقلال لتصبح شيئاً ثابتاً عصياً على تبدل الحكام والسلالات على عكس ما قاله الشاعر في مرثية الاندلس. ونجد اليوم أنفسنا عطاشى بالذات لتلك الدولة غير الممهورة بأصلها وغير المستخدمة مطية لنظام بعينه بل المتفلتة من القيود الولادية، المتحررة من سلطة من يسوسها، والثابتة لا تدول معهم بل تجعلهم يتداولون السلطة في رحابها فلا يعتبرونها بعضاً من غنائمهم يوم يبتسم القدر لطموحاتهم.

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



لكن الأمور سارت في طريق أخرى. ومن معالم هذه الطريق نمو حركية تعتبر الملك ملكية بحيث يرى الحاكم ان ما يسمى بالدولة يشكل جزءا من املاكه الخاصة تسمح له بزيادة نفوذه، وترسيخ جاهه، ومضاعفة أرقام ثروته. هكذا انزلنا الى أنظمة نيوباترومانية لم تكن تفرق بين الدولة والنظام، ولا بين ممارسة الحكم والتحكم به، واندثرت بالذات تلك الفوارق الأساسية بين الملكية الخاصة والعامة فرأينا استخدام سياسات الخصخصة الفاضح لمصلحة الأهل والخلان، كما رأينا تسنم الحاكم لدور "رب العائلة" الملتبس في مغازيه، حتى بلغ الإنحراف ذروته مع قيام الحاكم بتوريث الدولة لأحد أبنائه وكأنها بالأساس سلعة فردية قابلة للانتقال داخل العائلة. وعض ان نسير من عصبية العائلة نحو هيولية الدولة واستقلال كيانها عدنا القهقري من مشروع بناء الدولة الى منطق العائلة.

اما المعلم الآخر فكان ذلك التماهي بين النظام والدولة الذي وصل الى ذروته يوم وقف الحاكم يقول: "انا او الفوضى"، او "انا او الحرب الأهلية"، معترفا ضمنا باستعداده للتضحية بالدولة ان شاء أحد العمل على تغيير نظامه. ووصل بنا الأمر مع ما سمي ب "الربيع العربي" الى ان نجد أنفسنا مخيرين بين الاستسلام لحكم قائم او الانزلاق في حرب أهلية مديدة. لم نكن لنجد أنفسنا في مأزق كهذا لو كنا نتبهننا سابقا لنجاح الأنظمة القائمة في وضع شرعيتها في مرتبة أعلى من شرعية الدولة مستنجة لذلك بشعارات فضفاضة هدفها حرف المجتمع عن محاسبتها على اخفاقها في الوظيفة الأولى الملقاة عليها، الا وهي بناء دولة حديثة فعالة تعمل في خدمة المجتمع.

هذه الدولة التي تستعملها سلالة كأداة حكم، او يلحقها نظام جمهوري به كآلة تحكّم، تثير الريبة ولا تنتج عطشاً. إنما العطش يكون لدولة تمكنت تدريجا من فرض منطقها لا على الناس وحسب بل أساسا على من يتحكم بها. انها الدولة-الفكرة لا الدولة-الأداة، تلك التي يقوم بتسييرها جمع من الموظفين الذين يتمتعون بحمايتها من تسلط الطبقة الحاكمة واعتباطيتها. انها الدولة العقلانية التي تضع برشدها حدوداً للعواطف الهياجة التي تتحكم أحيانا بالناس. وهي الدولة الثابتة حول عدد من المؤسسات المتمتعة بقدر كبير من المناعة ازاء السياسة واهلها واهمها على الإطلاق مؤسسة العدالة التي كانت أولى علامات

"الدولة والسيادة والفضاء الإجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



نشوء الدولة الحديثة في سرديّة شتراير. وهي الدولة المحايدة عن الأهواء الحزبية لا تتأثر بفكرة غير فكرتها ولا يحملها أحد عبء "رسالة عظمى" سوى أمن الناس ورفاهيتهم.

ليست كل الدول العربية في نفس مستوى الإخفاق في بناء هذه الدولة بل ان هناك بعض التجارب التي تثير الإعجاب. وبقدر ما هي الدولة مستقلة عن خالقها، ومتحررة من الرسائل العظيمة التي تدعي القيام بخدمتها، بقدر ما تبدو لنا في بدايات واعدة. وان نظرنا في صنوف الدول العربية القائمة نلمس تنوعاً عريضاً. فهناك دول تسعى لأن تكون فعلاً تنموية -إنتاجية وأخرى تميل لأن تبقى في جوهرها ريعية-توزيعية، وهناك دول ما زالت تتحكم بها عصبية حاكمة واضحة المعالم وأخرى انفتحت، وفق سيرورة الالتحام الخلدوني، على جماعات أخرى بحيث باشرت حركية تحول الرعايا الى مواطنين، وهناك دول تحولت بسرعة الى ماكينات لنهب الثروة وأخرى سعت جاهدة لتأميمها او لتعميمها. وتشكل الحالة العربية في الواقع مروحة باتت متنوعة لدرجة ان مختلف أصناف الدول التي نشأت مؤخرًا في العالم ممثلة فيها كما يدل على ذلك ثراء الأوراق المقدمة الى هذا المؤتمر بالذات بالدراسات الموضوعية مشرقاً ومغرباً.

انما الفارق يبقى واسعاً بين أحوال الدولة العربية إجمالاً والنموذج الذي ذكرنا. فإن عدنا للعناصر المكونة لذلك النموذج وجدنا ان تطبيقه في بلداننا شابه خلل في واحد او أكثر من العناصر الثلاثة التي تكوّنه. فالحكم كان يخطط منطق الدولة بمنطق النظام حتى استتبع الثاني الأولى احياناً، وبقي الشعب على ولاءات موروثه فلم ينقل الى الدولة، او هو لم يفعل الا بطرق انتقائية، مشاعر الانتماء الأسمى الذي تتطلبه الدول الفعالة. وبقي الحيز الجغرافي للدولة بعد الاستقلال عرضة دائمة لإعادة النظر.

وما يزيد من عمق ذلك الفارق أمور أخرى تستحق ان تؤخذ بالحسبان. الأول هو عجز الدول القائمة إجمالاً عن تحقيق أحد أهم عناصر بناء الدول الحديثة أي انتقال الولاء من البنى القبلية والطائفية في الداخل ومن التصورات القومية والدينية العابرة للدول لصالح المشاعر الوطنية التي من شأنها تسهيل قيام الدول وثباتها. فالخرايط البديلة ومشاريع التوحد او التقسيم او الضم ما زالت تعود للواجهة

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



دون توقف بل اننا شهدنا تزايدها في السنوات الأخيرة، كما في اعلان نهاية سايكس-بيكو، او في الدعوات لإعادة تقسيم اليمن، ناهيك عن التجاذبات الجهوية والقبلية التي تضرب ليبيا وتمنع قيام الدولة فيها. وهذه جميعاً امثلة، ليست أبداً حصرية، على نوع من المرض المؤرق التي تختص به منطقتنا، وهو ذلك الإستعداد المكبوت لترجمة الأزمات السياسية المعقدة الى مشاريع جغرافية جديدة. لم يكن تقسيم الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية أكثر عقلانية من التقسيم الذي تعرضت له منطقتنا. ولكن الأفارقة يبدون أكثر رشداً منا في عدم إعادة النظر في حدود دولهم كلما طرأ على بلدانهم طارئ. وقبلهم ارتضى سكان اميركا اللاتينية بتقسيمات فرضها الخارج الأوروبي عليهم في القرن التاسع عشر. ويقيني ان من مصلحتنا ان نخفف، مثل هؤلاء وأولئك، من تركيزنا الهاجسي على حدود الكيانات العربية وان نفهم ان نوعية السلطة التي تدير هذه الكيانات تستحق اهتمامنا على الأقل قدر هو اجسنا بالجغرافيا وبالحدود.

ولو نحن اهتمنا كما ينبغي بطبيعة السلطة للمسنا بصورة أوضح غياب العقد الاجتماعي المؤسس، او في الأقل ضحالتة، في معظم بلداننا. وحده ذلك العقد يسمح للأفراد وللجماعات ان تجد في الدول القائمة ذلك الأمان والإحتضان اللذين لولاها سنجهد بصعوبة لبناء دول ثابتة وفعالة. وستبقى فكرة المواطنة جوفاء طالما لم يشعر المواطن بأن لا حماية له ولا دعم الا ضمن ولاءاته التقليدية او من خلالها. لذلك من الخطأ برأبي ان نلجأ للمعادلة الصفرية في النظر بعلاقة الدولة بالمجتمع ومن الخطأ بالتالي اعتبار ان دولة قوية تتطلب مجتمعاً ضعيفاً الا اذا اعتبرنا مخطئين ان قوة الدولة تقاس بشدة بطشها. والواقع ان الدول الأكثر استقراراً تتميز على العكس بدول قادرة وفاعلة كما بمجتمعات منظمة ومؤثرة.

اما الأمر الثالث فهو اعتبار الضغوط الهائلة التي تتعرض لها دولنا الهشة نتيجة ثورة الاتصالات. فإن كانت هذه الثورة، بمنتجاتها المتجددة دون توقف، تنشر الفوضى والشبهات داخل الديمقراطيات العريقة فهي لا توفر المجتمعات المغلقة مهما كانت صارمة تلك الأقفال الموضوععة عليها. لقد أعطى الهاتف النقال وشبكة الانترنت والتلفزيون الفضائي كلاً من المواطنين مصدرًا يصعب على الحكومات ان تُنضبه من المعلومات الصحيحة او المغلوطة، ومن الآراء الصائبة والخائبة، كما من

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية ومقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



الوعي غير المسبوق بفوز الفرد بقدرات للتأثير على الأحداث كانت قبلها كامنة او منعدمة. كيف ستتعامل الأنظمة مع هذا التطور الذي يفوق في سرعته، وبالأرجح في أهمية نتائجه، ما كانت الثورة الصناعية قد أحدثته في حينها في غير بلد أوروبي، هو سؤال مفتوح امامنا وامام الأجيال القادمة بعدنا. ولكن أمرًا لا يمكن نفيه ابدأ هو مدى الاصابة الذي تلحقها ثورة التواصل هذه بمفهوم السيادة وهي التي لا تحترم الحدود، ولا يوقفها رقيب، وهي التي باتت تفتح المجال امام نماذج جديدة لا من التواصل وحسب بل أيضا من التفاعل والتضامن والتنافر.

اما الأمر الرابع والأخير فيتعلق بالديمقراطية. فإن كان قيام الدولة يبقى هشا إذا كانت الجماعة الوطنية، او ما يسمى عموماً الشعب، ضعيفة الروابط فالأمر يصبح أشد صعوبة حين يتعلق الأمر بمسألة الانتقال الديمقراطي. وقد يكون النموذج الليبي خاصا ولكنه من أشد النماذج العربية تعبيراً، اذ نرى معه ان بناء ديمقراطية امر شبه مستحيل في غياب دولة مكتملة في وجودها الذاتي، ولكن بناء الدولة مستحيل بدوره في غياب جماعة وطنية قوية الأواصر. ولكن ليبيا تعلمنا أيضا ان هناك ملايين من الليبيين يقطنون البلاد وليس من الواقعي ان يُطلب منهم الصبر ريثما تُبنى جماعة وطنية، تنبثق منها لاحقاً دولة قادرة، تسمح بدورها بتأمين المشاركة الشعبية التي هي أساس الديمقراطية. لذا ليس أمام الليبيين حل الا ان يقبلوا بحرق المراحل بحيث يبنون جماعة وطنية وجهاز دولة فعالاً ونظاماً ديمقراطياً في الآن معاً.

وقد لا يكونوا جاهزين لهذه العملية المثلثة الأضلاع أكثر من العراقيين مثلاً او من اليمنيين. لقد سعت مؤخرًا للإسهام المتواضع في جمع الفتات الليبي دون كبير جدوى حتى اليوم، اما النموذج العراقي الذي عرفته عن كثب بقي شاخصاً في ذهني كذكرى شديدة الإيلام. كان هناك حاكم يستند الى عصبية فئوية سيطرت على حزب سناليني التركيب، وكان الحزب بدوره استتبع جهاز الدولة التي سعت لصياغة العلاقات داخل المجتمع وفق مصلحة من حوّلها الى أداة لملكه. وجاءت جحافل اليانكيز عام 2003 رافعة شعار ضرورة إحلال الديمقراطية. أسقط الحاكم، فوهنت عصبية، فتحلل الحزب، فتفككت الدولة، فتمزق نسيج المجتمع ووجد العراقيون أنفسهم في فراغ دولة انهارت ومجتمع تفتت. من منا يريد ان تتكرر تجربة كهذه في بلده؟

"الدولة والسيادة والفضاء الاجتماعي في  
المنطقة العربية: قراءات تاريخية وفقاربات  
نظرية جديدة"

"State, Sovereignty and Social Space in  
the Arab Region: Emerging Historical  
and Theoretical Approaches"

"État, souveraineté et espace social  
dans la région arabe : nouvelles lectures  
historiques et approches théoriques"

# المؤتمر الثالث Third Conference

بيروت، 10-12 آذار/مارس 2017  
Beirut, March 10-12, 2017



لقد أضعنا زمناً ثميناً تغاضينا فيه، تحت ألف عذر وشعار، عن بناء دول حديثة وفعالة، مستقلة  
عن انشأها كما عن القوى التي تتصارع عليها، تغذي شرعيتها مما تقدمه لشعبها لا من مهام عظمية  
تزرع خدمتها، وتفرض استقلالها وثباتها على ناسها وعلى حكماها وعلى العالم الأوسع. وها نحن اليوم  
مدعوون لدفع ثمن ذلك الكسل. لكن رؤيتكم وانتم منكبون على تناول الدولة بمسباركم الثاقب يملؤني أملاً  
بأن ما تردد جيلنا في طرحه من أسئلة بات اليوم في صلب اهتماماتكم وابعثكم ومداولاتكم. فتحية لكم  
جميعاً. ■

عُصَان سلامة عميد معهد باريس للشؤون الدولية وأستاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية (باريس) وفي جامعة  
كولومبيا (نيويورك). ولد سنة 1951 في لبنان ودرس القانون (جامعة القديس يوسف) والقانون الدولي (جامعة باريس)، ثم  
حاز على درجة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة باريس الأولى) ودكتوراه في الآداب (جامعة باريس الثالثة). وقد  
أمضى الجزء الأكبر من وقته لاحقاً في تدريس العلاقات الدولية، نظرية وتطبيقاً، في عدد من الجامعات اللبنانية والفرنسية  
والأميركية. شغل منصب وزير الثقافة في لبنان بين عامي 2000 و 2003، وكُلف بمهام خاصة إلى جانب حقيبته مثل  
تنظيم قمة بيروت العربية والقمة الفرنكوفونية في لبنان، فكان في كليهما رئيساً للهيئة التنظيمية وناطقاً رسمياً. عيّن  
مستشاراً سياسياً لبعثة الأمم المتحدة في العراق (2003)، ثم عيّن بعدها مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة  
(2003-2006). اختير عضواً في عدد من المنظمات العالمية غير الحكومية ومنها حالياً مجموعة الأزمات العالمية  
(بروكسيل)، مؤسسة "أوين سوسايبتي" (نيويورك)، مكتبة الإسكندرية، مركز حل النزاعات (نيويورك) ومركز العمل  
الإنساني (جنيف). وهو أحد مؤسسي الصندوق العربي للثقافة والفنون ويرأس مجلس أمنائه منذ انطلاقة في العام 2007.  
له العديد من المؤلفات بالفرنسية والعربية منها: "المجتمع والدولة في المشرق العربي"، "السياسة الخارجية السعودية منذ  
عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية"، "نحو عقد عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، "من الارتباك إلى الفعل:  
التحولات العالمية وآثارها العربية"، "أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداهما" وسواها. كما له مساهمات كبرى في المجالات  
المختصة بالشؤون الدولية.